جامعة الوادي

التكامل الاقتصادي الإقليمي

فيفري 2022

الاستاذة جديدي سميحة

قائمة المحتويات

وحدة 5

I-الفصل 1: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي 7

آ. تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي.....7

ب. شروط التكامل الاقتصادي الإقليمي.....8

II-تقييم مكتسبات الدرس 11

خاتمة 13

حل التمارين 15

وحدة

يهدف هذا الدرس إلى:

1-مستوى المعرفة والتذكر: في هذا المستوى يتوقع من الطلاب استعادة المعلومات من الذاكرة دون تغييرها.

- التعرف على ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي ومقومات قيام التكامل الاقتصادي
- يتم إعطاؤهم أسئلة اختيار من متعدد أو ملأ الفراغات بهدف استحضار ما لديهم من مكتسبات

2-مستوى الاستيعاب والفهم : يقوم الطلاب ببناء وصلات جديدة في عقولهم.

- يقوم الطلاب بتحديد الخصائص المتعلقة بكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي
- يعطى الطالب اختبارات تتكون من أسألة مفتوحة يجيب عليها انطلاقا مما درسه

3-مستوى التطبيق: يقوم باتباع أجراءات وخطوات معينة لحل مشكلات جديدة

- يتعرف الطالب على مختلف مراحل ومقومات التكامل الاقتصادي بهدف معرفة أسباب فشل بعض مشاريع التكامل الاقتصادي
-

I الفصل 1: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي 7
شروط التكامل الاقتصادي الإقليمي 8

يشير مصطلح "التكامل الاقتصادي الإقليمي" إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع "التكامل الاقتصادي الإقليمي" محل الدراسة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسيابية رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء؛ مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق وتجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح (أي هذه الدول) في التحليل الأخير كلا واحدًا.

آ. تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي

يعرفه "بيلا بلاسا" أحد أشهر رواد التنظير لـ "التكامل الاقتصادي الإقليمي"، بأنه عملية وحالة. أما بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة؛ وإذا تم النظر إلى "التكامل" بوصفه حالة فإنه في الإمكان القول بأنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[2]. كما وقد أشار "بلاسا" إلى أن "التكامل الإقليمي" ليس بالضرورة أن يكون بين عدد قليل من الدول أو يكون بالمعنى الجغرافي، فجوهر "التكامل" عنده هو القضاء على كل أشكال التميز بين اقتصاديات الدول الأعضاء، ورغم ذلك فقد عاد "بلاسا" وأشار إلى أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه وفي هذا الصدد نجده يقول: " التكامل بين بلدان متجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود القومية ونخلص ذلك بأن الإقليمية والقرب الجغرافي قد تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي ولكنها ليست شرطا من شروط قيامه[3].

أما "تنبرجن"، فيعرف "التكامل الاقتصادي الإقليمي" بأنه خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي، حيث تتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري، مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد[4]. إضافة إلى أن "التكامل الاقتصادي" كعملية يشتمل على العديد من الجوانب الخمسة التي ذكرها "بلاسا"، فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن الأطر " للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون[5]. ويؤكد بأنه يحتوي جانبين: سلبي وإيجابي؛ فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال؛ وينظر "تنبرجن" إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنها وسيلة لتحقيق التكامل من خلال عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج في حالة انطباق الشروط الآتية: سيادة المنافسة الكاملة، اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، تشابه أنماط الطلب العالمي، غياب عنصر نفقات النقل، وأخيراً تشابه دوال الإنتاج عالميا[6].

أما "ميردال"، فقد توصل أن "التكامل الاقتصادي" يرتكز حول العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي. وعليه فإن مرتكزات التكامل في نظر "ميردال" تقوم على أساس زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص المتساوية للأعضاء.

ويمكن القول إن تعريف "ميردال" يتسع ليشتمل العناصر السابق طرحها في التعريفين السابقين لكل من "بلاسا" و"تنبرجن"؛ فينظر إلى عملية تحرير التجارة (بمعناها الواسع) بين الأعضاء على أنها تحقق تساويا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلاً من العنصرين السابقين من وجه ثالث؛ وذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف مجتمعة[7].

وتوصل "ماكلوب" أن فكرة "التكامل الاقتصادي" التام يجب أن تنطوي على الاستفادة الفعلية من كافة الفرص المتاحة المتولدة من التقسيم الكفء للعمل كما أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وعلى درجة التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تتجه إليه[8].

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه وبناءً عما سبق، يمكن القول أنه لا يوجد معنى متفق عليه لمصطلح "التكامل الاقتصادي الاقليمي"، في نفس الوقت يعتبر نموذجه الخماسي الذي وضعه "بيلا بالاسا" من أبرز المساهمات العلمية في التنظير لظاهرة "التكتل الاقتصادي الإقليمي "وتطبيقه، حيث يرى أن "التكامل الإقليمي" هو عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية ...الخ متداخلة تقع ضمن تسلسل زمني مرحلي يفضي ميدانياً إلى الوقوع ضمن خمس (05) حالات اقتصادية، هي:

- منطقة التجارة الحرة: والتي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود الجمركية والضريبية والكمية بين الدول المشاركة فيها، مع احتفاظ كل دولة بقيودها تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة.
- الاتحاد الجمركي: بعد استكمال إنشاء "منطقة التجارة الحرة"، تلجأ الدول الأعضاء إلى تعزيز منطقتها بتوحيد القيود تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة.
- السوق المشتركة: والتي يأتي استحداثها كمرحلة موالية بعد إنشاء "الاتحاد الجمركي" بفتح الحدود المشتركة أمام تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.
- الاتحاد الاقتصادي: ويعتبر مرحلة متقدمة نسبياً مع التعاون المشترك، ويتم الاتفاق على تأسيسه كاستكمال لمرحلة "السوق المشتركة" بتوحيد السياسة الاقتصادية العامة للدول محل الاتحاد، وإنشاء هياكل إدارية ومؤسساتية فوق قومية ومشتركة تسير وتنظم الاتحاد.
- الاتحاد النقدي: ويمثل ذروة مشروع التكامل وآخر مرحلة منه وذلك باعتماد الدول الأعضاء لعملة موحدة، وإنشاء بنك مركزي واحتياطي نقدي مشترك...الخ.

وتجدر الإشارة، إلى أنه وقبل ذلك، هناك من يدرج كمرحلة تمهيدية تتعلق اتفاقيات التجارة التفضيلية، وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن يتم الاتفاق على إلغاء نظام الحصص مع الإبقاء على الرسوم التعريفية، أو الاتفاق على منح امتيازات وتفضيلات جمركية متبادلة؛ ومن أمثلة على ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنويلث البريطاني الذي أنشئ عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها.

ب. شروط التكامل الاقتصادي الإقليمي

يمكن الهدف من التكتل الاقليمي للسعي لتحديد احداثيات اقتصادية ضمن معلم صنع القرار الدولي، باكتساب قوة تفاوض تفضل الدول اقتسامها مع الجوار[1]. وهذا الهدف مرهون بشروط، هي:

التقارب الجغرافي:

والذي يعتبر من بين أهم الشروط التقليدية لنجاح "التكامل الاقتصادي"؛ باعتبار أنه يسهل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج[2] .

واليوم، وفي ظل النسخ الحديثة للتكامل الاقتصادي، أضحت "المسافة الجغرافية" مهملة في المعادلة مقارنة بـ "المسافة الاقتصادية" أو بقية المتغيرات المحددة للتكامل والتعاون الاقتصادي، بل العكس، باعتبار أن هنالك من التجارب العالمية والبحوث العلمية من أثبتت أن التقارب الجغرافي لا يزال يشكل عائقاً حقيقياً لاستكمال "التكامل الاقتصادي"، أو على الأقل لم يكن نقطة قوة لتحقيق الأهداف المرجوة؛ فعلى سبيل المثال، وبرغم قطعها لمراحل جد متقدمة في مسار التكامل الاقليمي وبرغم تلاصقها الجغرافي لا تزال التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ضعيفة جدًا كنسبة من إجمالي تجارة دولها مع العالم الخارجي ولم يتجاوز متوسطها 8% على مدار الربع قرن الماضي؛ كما أن دول الاتحاد المغاربي لا يزال مشروع تكتلها الإقليمي معطل برغم التلاصق الجغرافي، ولا يزال حجم التجارة البينة بين اقتصادياتها تحت عتبة 3%.

توافر البنية التحتية الملائمة[3]:

والتي تعتبر من بين أهم الشروط التي تحظى بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية؛ فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال آثار الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي، إلا إذا

توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة؛ ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية "التكامل الاقتصادي"، حيث يتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق "التكتل الاقتصادي الإقليمي".

ومن خلال مؤشر أداء الخدمات اللوجستية يتضح جلياً أهمية البنية التحتية كمدخل لتعزيز الآثار الإيجابية للتعاون الاقتصادي، وقد أكدت منظمة التجارة العالمية ذلك صراحة في تقاريرها، ومن خلال دعواتها الدائمة لتوجيه السياسات الحكومية تجاه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية. وفي العام 2004 وفي تقريرها السنوي كانت الدعوة واضحة عندما خصص جزء كامل من التقرير حول البنية التحتية وكيف تدعم هي خدماتها التجارة، وكيف تؤثر جودة وتكلفة البنية التحتية والخدمات ذات الصلة على التجارة[4]، ومن خلال أربع مداخل[5]: (01) أن تكلفة وجودة خدمات البنية التحتية تعد من المحددات المهمة لحجم وقيمة التجارة الدولية من خلال تأثيرها على تكاليف المعاملات عبر الحدود. (02) أنه نظرًا لاختلاف القطاعات من حيث مدى كثافة استخدامها لخدمات البنية التحتية، فإن جودة هذه الخدمات وتكلفتها تؤثر أيضًا على أنماط الميزة النسبية والتخصص الدولي. (03) تؤدي التجارة في خدمات البنية التحتية إلى تحسين جودة هذه الخدمات وفعاليتها من حيث التكلفة، وعندما يكون هذا هو الحال، فإن التجارة في خدمات البنية التحتية ستحفز التجارة في القطاعات الأخرى من خلال قناة تكلفة المعاملات. (04) إن التفاعل بين خدمات البنية التحتية والتجارة يشمل التنظيم الذي يرتكز على المعلومات والاتصالات، وبالتالي تعمل على تحسين خدمات البنية التحتية قدرة المنظمين على التعاون على المستوى الدولي.

ومن خلال تجربة الاتحاد الأوربي يتبين أهمية البنية التحتية في إنجاح مشروع تكاملها، فغالبية دول الاتحاد تلامس قيمة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل حدود 4 من 5، وهي نسب عالية تعبر عن جودة البنية التحتية وخدماتها.

توافر الايدي العاملة المدربة[6]:

إن الدول الأعضاء التي تصبو إلى تحقيق عضويتها ونجاح تكاملها الاقتصادي الإقليمي تحتاج إلى يد عاملة مدرّبة ومؤهّلة تثبت دعائمها وبالتّالي تسمح لها باستخدام مواردها استخداما فعّالاً ونتيجة ذلك الزيادة في الإنتاج الكلّي والدّفع من المستوى المعيشي في دول الاتّحاد.

توزيع مكاسب التكتل، وفوائد الاندماج بإنصاف[7]:

من شأن أي بلد يرغب في الاندماج إلى جانب دول أخرى أن يكون على يقين بأن المكاسب أو الفوائد التي تجنى من هذا الاندماج الإقليمي سوف توزّع على أساس من العدل والإنصاف بين الدول المتكتّلة سواء كانت دول متقدمة نسبيا أو أقل تقدما عن بقيتها، ولهذا من المهم اتخاذ إجراءات فعالة في صالح البلد الأقلّ تقدّما في المنطقة التي يشتملها التكتل الاقتصادي وذلك بتفادي ربما من الدول الأكثر تقدما أو الأغنى في المنطقة من سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة ضررًا بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستمارة وكنتيجة للأمر يصبح التكتل منقسم إلى دول أعضاء متقدّمة تزداد تقدّمًا مع مرور الزمن، وبلاد متخلّفة تزداد تخلفا وفقرا باستمرار، نتيجة لمختلف العوامل المعاكسة للتنمية.

ويتطلب التكامل إنشاء جهاز إداري قادر على اتخاذ القرارات الخاصة بالسّوق الإقليمية الجديدة وتنفيذها دون أن يكون ملزما بالحصول على موافقة الدول المعنية بشأن كل قضية مطروحة عليها أو تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة بمعنى أن يكون للتكامل منطلقا سياسيا موحّدا فبدونه تبقى عملية التكامل معرّضة لهزّات كبيرة.

ضرورة التدرج والآلية[8]:

يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد

التقارب في المستويات الاقتصادية[9]:

يعد التقارب في المستويات الاقتصادية للدول المتكاملة أمرا ضروريا في عملية "التكامل الاقتصادي الإقليمي" (مع الإشارة إلى أن هذا الشرط غير ضروري في التكامل عبر الاقليمي)، ويقصد به أن تكون الدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في مؤشرات مختارة من مؤشرات التنمية، حتى يكون التكامل مفيدا لجميع الدول، ولا يفيد البعض على حساب البعض الآخر، لأن التباين سوف يؤدي إلى مزيد من الفوارق.

تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي[10]:

إذ يجعل هذا التخصص الاقتصاديات المتكاملة تعتمد على بعضها بطريقة مباشرة، كما يمكن التباين في التخصص بين الدو ل المتكاملة من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها "التكامل الاقتصادي" عادة. وهي توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، وفي الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول، تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم يعمل على تنشيط التبادل التجاري بين مجموعة من الدول الأعضاء فيه.

توفر موارد الثروة:

إذ من الصعب يقوم تكامل اقتصادي إقليمي بين مجموعة من الدول التي تفتقر إلى الحد الأدنى من موارد الثروة الطبيعية، البشرية والمالية، فإذا لم يتوفر ذلك الحد الأدنى من تلكم الموارد، لن تخلق السلع التي سيعمل التكامل على تسهيل تصريفها في الأسواق المختلفة للدول الأعضاء، ومن هذا يصبح التكامل من غير جدوى، ولا يكفي توفر هذه الموارد، لقيام التكامل بل من الضروري أن تكون هذه الأخيرة قابلة للاستهلاك حتى يتمكن الاستفادة منها، وتوفير السلع والمنتجات التي سيتم تداولها في أسواق الدول المختلفة.[11]

الارادة السياسية:

تعد الإرادة السياسية من العناصر الهامة والأساسية، وذلك لما لها من وزن كبير باعتبارها أحد شروط قيام التجمعات الاقتصادية، فغياب الإرادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، إذ أنه قد تتوافر لذا مجموعة من الأقطار كل المقومات الكافية لإقامة تجمع تكاملي ناجح، وقد تكون الشروط الاقتصادية مواتية فعلا لحركة التكامل، ومع ذلك لا تحصل عملية تكامل جماعي، ويتلاشى الأمل بشأنها، عندما يقف القرار السياسي موقفا غير موات للتكامل، ولذلك فلا مناص من الإقرار بأن الإرادة السياسية تمثل ركن أساسي لازم لقيام عملية التكامل الجماعي، وهي ركن يفرضه مبدأ السيادة الوطنية التي تتمتع به الدول كافة . لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات التي ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي، أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد، بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل، كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل التكاملي المشترك[12] .

	1995	2000	2005	2010	2012	2020	المتوسط
مجلس التعاون الخليجي	6.79	6.24	9.69	6.73	11.17	10.79	7.81
الاتحاد المغاربي	3.90	2.17	1.98	2.59	4.28	3.82	2.90

جدول1 جدول 1: التجارة البينية لكل من مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغاربي لسنوات مختارة

II تقييم مكتسبات الدرس

تمرين 1

[15 ص 1 حل رقم]

ما هي المشاكل التي تنشأ عن قيام الاتحاد الجمركي

تمرين 2

[15 ص 2 حل رقم]

هل يعد القرب الجغرافي شرطا أساسيا لقيام التكامل؟

تمرين 3

[15 ص 3 حل رقم]

لماذا يعد الاستثمار في البنية التحتية أحد مقومات التكامل الإقليمي

تمرين 4

[15 ص 4 حل رقم]

في رأيك ما هي أسباب فشل قيام الاتحاد المغاربي

خاتمة

يستعمل مفهوم التكامل الاقتصادي على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي العالمي، ويمكن تمييز نوعين من التكامل الاقتصادي، الأول هو التكامل على نطاق الاقتصاد الوطني، ويقوم على أساس التقييم الفعال والتبادل الإنتاجي بين الوحدات الأساسية داخل القطر.

وحل مشكلة التكامل الاقتصادي الداخلي يتوقف على مجموعة من التدابير والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يختار لأجل التنمية ذات الأولوية تلك الفروع والمؤسسات التي تخلق صلات جديدة في الاقتصاد وتشغل في الدورة الاقتصادية موارد واحتياطات من اليد العاملة، ويجب توزيع القوى المنتجة بحيث يخلق أستثمار بعض الموارد ظروفا مناسبة لاستجلاب أخرى، وتعتبر أهم نتيجة للتكامل الاقتصادي الداخلي بهذا المفهوم هو الاستفادة من الموارد الداخلية بقوى البلد نفسه قدر المستطاع.

والتكتل الافتصادي بين الدول هو النوع الآخر من أنواع التكامل الاقتصادية.

ويسمى بالأدبيات الاقتصادية بالتكامل الإقليمي أو تقسيم العمل والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة، ويجب أن لا ينظر إليه كبديل للتنمية الاقتصادية الداخلية، بل أنه أستمرار ودرجة أعلى من التنمية. والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل .

حل التمارين

< 1 (ص 11)

تتمثل أهم هذه المشاكل في:معدل التعريفة وكيفية حسابه · صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التبويب في كل دولة من دول الإتحاد · مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل: إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

< 2 (ص 11)

لا، القرب الجغرافي لا يعد شرطا أساسيا لقيام التكامل على الرغم أنه يعد أحد مقومات التكامل التقليدي إلا أنه اليوم أصبحت اتفاقيات التكامل بن البلدان تتجاوز الاقليمية

< 3 (ص 11)

إن توافر شبكة النقل والاتصالات ضروري من أجل تنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدان ونقل آثار وفرات الحجم والنمو الاقتصادي

< 4 (ص 11)

أسباب سياسية، ضعف البنية التحتية، تشابه الهياكل الانتاجية